إندونيسيا تتحمل تراجع الناتج المحلي الإجمالي في سبيل الإصلاح على المدى الطويل

سعر صرف الروبية زاد بمعدل 5.3 % مقابل الدولار الأمريكي وثقة المستثمرين تتحسن

نما الناتج المحلي الإجمالي الإندونيسي بمعدل 5.2 في المئة على أساس سنوي خلال الربع الأول من هذا العام، وهو أدنى معدل نمو له منذ عام 2009، مقارنة بمعدل 5.7 في المئة على أساس سنوي في الربع السابق. وكان الدافع الأساسي وراء التراجع هو الصادرات، حيث انخفضت إلى نسبة 0.8 في المئة على أساس سنوي خلال الربع الأول وهو انخفاض كبير جداً مقارنة بالنمو الذي أحرزته في الربع السابق بمعدل 7.4 في المئة على أساس سنوي. وانخفضت الصادرات بشكل أساسي بسبب منع الحكومة تصدير المعادن الخام. وقد تم تطبيق هذا القانون في يناير من هذا العام، بعد عرضه للمرة الأولى في عام 2009 بهدف تشجيع المصافي المحلية إلى زيادة القيمة المضافة على المنتجات المعدنية. ومن ناحية أخرى، كان النشاط الاقتصادي المحلي قوياً في الربع الأول من عام 2014. وواصل الاستهلاك الخاص، الذي يعادل ما يقارب نصف الاقتصاد، توسعه من 2.9 في المئة في الربع الرابع من عام 2013 على أساس سنوي إلى 3.1 في المئة مقارنة بالربع الأول من هذا العام. وقد دعم هذا الاتجاه انخفاض التضخم من 8.4 في المئة في يناير على أساس سنوي إلى 7.3 في المئة في مارس على أساس سنوي. وكان الاستثمار المحلي أيضا مرنا في هذه الفترة حيث سجل أسرع نمو له خلال عام. وكان من المتوقع أن يساعد انخفاض العملة خلال الاثني عشر شهرا الماضية في جعل الصادرات أكثر تنافسية. حيث انخفض سعر صرف الروبية بمعدل 18 في المئة على أساس سنوي، لكن كان اتجاه الصادرات مخالفا للمتوقع حيث انخفضت خلال هذه الفترة. وفي الوقت نفسه جاء اتجاه القطاع المحلي مفاجئا، حيث تحسن أداءه وسط ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض الدعم الحكومي في العام الماضي، وهو ما كان من المتوقع أن يضر الاستهلاك والاستثمار. وبشكل عام، كان الهبوط المفاجئ في الصادرات أكبر من الارتفاع المفاجئ في النشاط الاقتصادي المحلي.

ويمكننا الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من قياس الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد - معدّل بالنسبة للتضخم أو الانكماش. فهو مجموع القيم المعدلة لكافة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة أو منطقة ما خلال فترة زمنية محددة، وتعتمد هذه القيم على كميات «حجم» وأسعار السلع المنتجة. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقياس يجعل الأسعار الثابتة من خلال اعتماده على قيمة عام معين الذي يكون عام الأساس لجميع السلع والخدمات. ومن ثم، يتم استخدام هذه القيم لقياس الناتج المحلي الإجمالي للأعوام التي تليه. كما يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق، ومنها التي يتبعها مكتب الإحصاء الإندونيسي، وهو الجهة الحكومية المسؤولة عن البيانات الوطنية. حيث يقيس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق وإنتاج القطاعات. ويبيّن الرسم البياني المرفق الناتج المحلي الإجمالي من ناحية الإنفاق، وهو ما يتكون من الاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمارات المالية الثابتة، والصادرات والواردات.

وتلعب الصادرات دوراً مهماً في النمو في إندونيسيا التي تعتمد على الاقتصاد المحلي، ولكن تقليدياً كانت مساهمة الاستهلاك الخاص في الناتج المحلي الإجمالي أكبر.

وبالرغم من استمرار انخفاضه منذ الربع الأول لعام 2013، من المتوقع أن يزيد النمو الاقتصادي الإندونيسي على المدى الطويل. وقد قدمت الحكومة خلال الأشهر الاثني عشر الماضية عدة مبادرات كان لها تأثيراً سلبياً على المدى القصير، إلا أنها تهدف إلى الإصلاح الاقتصادي وخلق نمو أكثر انتظاماً في المستقبل. وحتى الآن، زاد سعر صرف الروبية بمعدل 5.3 في المئة مقابل الدولار الأمريكي هذا العام، كما تحسنت ثقة المستثمرين مجدداً. ومن المتوقع أن يتحسن كلا العاملين على المدى الطويل فيما تطبق الحكومة إصلاحاتها الهيكلية.

ويهدف قانون منع تصدير المواد الخام، وهو أكبر القوانين الإصلاحية التي وضعتها إندونيسيا، إلى خلق سلسلة إمدادات أكثر استقراراً في الاقتصاد، حيث تعمل على رفع قيمة الصادرات ودعم الاستثمارات والاستهلاك عن طريق إجبار الشركات على صنع منتجات ذات قيمة أعلى. كما تعمل الحكومة على إصلاح لمهم آخر وهو العجز المالي، حيث خفضت في يونيو الماضي الدعم الذي كان يكلفها حوالي 20 مليار دولار سنوياً، بهدف تخفيض الإنفاق الحكومي وبالتالي تقليل العجز المالي. إلا أن الأثر على المدى القصير كان ارتفاع التضخم، حيث ارتفع من معدل 4.3 في المئة على أساس سنوي في نهاية عام 2012 إلى معدل 8.4 في المئة على أساس سنوي في نهاية العام الماضي.

بالرغم من التأثير السلبي للإصلاحات على الناتج المحلي الإجمالي، من غير المتوقع أن تغير الحكومة من توجهها. وستعقد الانتخابات الرئاسية الإندونيسية في يوليو القادم حيث من المتوقع أن يفوز بالرئاسة مرشح الحزب الديموقراطي الإندونيسي للنضال، جوكوي، المناصر لسياسات الإصلاح. وتعهد جوكوي بتقديم المزيد من الإصلاحات مثل الإلغاء التدريجي لدعم الوقود. ولهذا يجب المحافظة على الإصلاحات طويلة الأجل في المدى المتوسط، لتستفيد إندونيسيا في المستقبل.

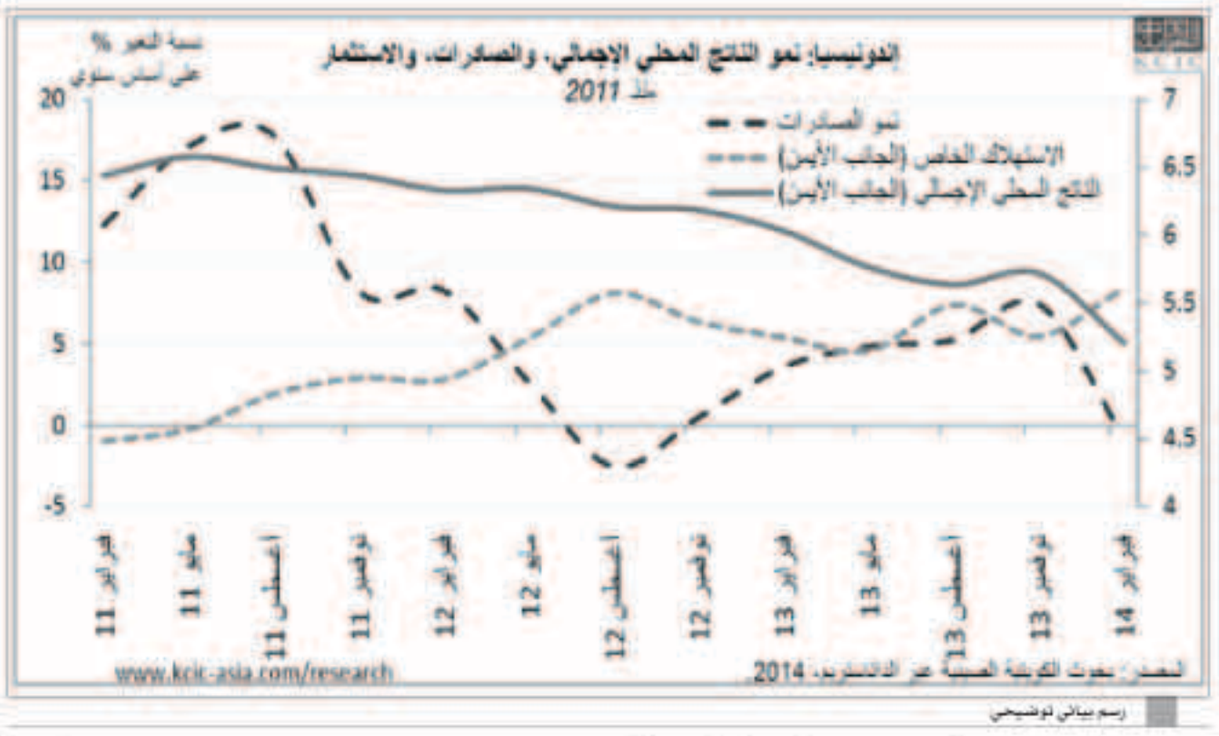

رسم بياني توضيحي

قانون منع تصدير المواد الخام بهدف إلى خلق سلسلة إمدادات أكثر استقراراً في الاقتصاد

جارتنر تشير إلى نمو الخدمات السحابية العامّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 23 في المئة بحلول العام 2014

أشارت شركة جارتنر للأبحاث إلى الخدمات السحابية العامّة ستشهد نموا بنسبة 32 في المئة خلال العام 2014 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما سيزيد حجم هذه السوق من 511 مليار دولار في العام 2013 إلى 629 مليار دولار في العام 2014.

كما اشارت جارتنر إلى أن سوق «البرامج المقدّمة على شكل خدمات» ستنمو بنسبة 26.3 في المئة خلال العام 2014 ليصل حجمها إلى 123 مليون دولار.

وبهذه المناسبة قال إيد أندرسون، نائب الرئيس للأبحاث في جارتنر: «شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إقبالا جيدا على «البرامج المقدمة على شكل خدمات». وسيستمرّ نموّ هذا القطّاع مدعوماً بالإقبال المتزايد على أنظمة إدارة علاقات العملاء «CRM» والتي من المتوقع أن تحقق نموا بنسبة 49 في المئة في العام 2014، مما يجعلها الفئة الأكثر نموّا بين «البرامج المقدمة على شكل خدمات». كما سيمثل الإنفاق على هذه الأنظمة 30 في المئة من مجمل الإنفاق على «البرامج المقدمة على شكل خدمات» في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وصولا إلى العام 2018».

ومن المتوقع أن تحقق «البرامج المقدّمة على شكل خدمات» نموّا كبيرا لترتفع قيمتها من 95 مليون دولار في العام 2013 إلى 307 ملايين دولار في العام 2018، في حين من المتوقع أن تنمو «البنية التحتية المقدّمة على شكل خدمات» من 60 مليون دولار في العام 2013 إلى 170 مليون دولار في العام 2018».

وتتوقع جارتنر أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إنفاق 4.7 مليارات دولار على الخدمات السحابية في الفترة الممتدّة بين العامين 2014 و 2018، وسيتم إنفاق 1.3 مليار دولار من هذا المبلغ على «إجراءات العمل المقدّمة على شكل خدمات» أو «BPaaS». وسيكون النمو في هذه الفئة أبطأ من النموّ في الفئات الأخرى من الخدمات السحابية إذ سيبلغ 8.1 في المئة فقط وصولا إلى العام 2018.

« علي الغانم وأولاده » تطرح عرضاً خاصاً على سيارات BMW لمعلمي وزارة التربية

في اطار سعيها لمكافأة المسؤولين عن صياغة معارف وتعليم وتطوير جيل المستقبل من القادة في الكويت؛ طرحت شركة علي الغانم وأولاده للسيارات، الوكيل الحصري والموزع المعتمد لسيارات BMW وMINI و Rolls Royce في الدولة، النسخة الثالثة من عرضها الترويجي الحصري للمعلمين على جميع الموديلات الجديدة لسيارات BMW.

يأتي العرض الترويجي لمعلمي وزارة التربية بالكويت عند شرائهم سيارة BMW جديدة من شركة علي الغانم وأولاده للسيارات حيث سيحصلون على كفالة مجانية لمدة خمس سنوات او 150 الف كلم أيهما أقرب، وخدمة مجانية للسيارة على مدى أربع سنوات حتى 84 الف كلم، اضافة إلى تسجيل مجاني للسيارة في العام الأول، بالإضافة الى هاتف «آي فون» S5 و قسيمة سفر بقيمة 300 دينار.

وقال يوسف القطامي، المدير العام لشركة علي الغانم وأولاده للسيارات « نشعر بامتنان شديد لتضحيات والتزام المعلمين تجاه مهنتهم السامية ومساهماتهم القيمة في تعليم وتطوير جيل المستقبل بالكويت. لذلك نؤمن بأن هؤلاء يستحقون كل أشكال التعبير عن التقدير والعرفان بالجميل، بما في ذلك فرصة اقتناء سيارة BMW من خلال تجربة امتلاك سهلة دون متاعب».

يغطي العرض الترويجي جميع موديلات سيارات BMW بما في ذلك الفئتين السابعة والثالثة و X5 و X6، إلى جانب الفئة الخامسة التي تعتبر الأعلى مبيعاً بين السيارات الفاخرة في العالم. يشار إلى أن علي الغانم وأولاده للسيارات تعمل دون كلل في سبيل اضافة المزيد من الاثارة والتميز لتجربة امتلاك سيارة BMW. ومع المستوى الفريد من متعة القيادة لا توفره إلا سيارات BMW، وما تقدمه الشركة من مجموعة مزايا مجانية خالية من المتاعب، فإن ذلك من شانه الاحتفال بالعلامة واصحاب السيارات، بما في ذلك المعلمين، إلى مستويات أخرى جديدة في صدارة المنافسة.

عروض جديدة من الشركة للمعلمين

أولى
oula

دعـــــوة

لحضور إجتماع الجمعية العمومية غير العادية المؤجل

يسر مجلس إدارة الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود ش.م.ك دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المقرر عقدها في تمام الساعة 11:00 من صباح يوم 19 مايو 2014 ببرج KBT - شرق - الدور 25 وذلك للنظر في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية الغير العادية

1. الموافقة على زيادة رأس مال الشركة من 36.349.336.700 د.ك الى 38.166.803.500 د.ك بنسبة 5 % اسهم منحه تخصص للمساهمين المقيدين في السجلات بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية .
2. الموافقة على تعديل نص المادة (7) من عقد التأسيس والمادة (6) من النظام الأساسي المتعلقة برأس المال والسابق تعديلها بتأشيره في السجل التجاري بموجب مذكرة إدارة الشركات المساهمة رقم 347 بتاريخ 2013/5/19 بناء على قرار الجمعية الغير عادية المنعقدة بتاريخ 2013/5/14 لتصبح على النحو الآتي وذلك بعد موافقة الجهات المختصة :

(النص قبل التعديل)

حدد رأس مال الشركة 36.349.336.700د.ك (ستة وثلاثون مليون وثلاثمائة وتسعة واربعون الف وثلاثمائة وستة وثلاثون دينار كويتي وسبعمائة فلس) موزعا على 363.493.367 سهم (ثلاثمائة ثلاثة وستون مليون واربعمائة وثلاثة وتسعون الف وثلاثمائة وسبعه وستون سهم) قيمة كل سهم (100) مائة فلس كويتي وجميع الأسهم نقدية.

(النص بعد التعديل)

حدد رأس مال الشركة 38.166.803.500 د.ك (ثمانية وثلاثون مليون ومائة وستة وستون الف وثمانمائة وثلاثه دينار كويتي وخمسمائه فلس) موزعا على 381.668.035 سهم (ثلاثمائة وواحد وثمانون مليون وستمائة وثمانية وستون الف وخمسمه وثلاثون سهم) قيمة كل سهم (100) مائة فلس كويتي وجميع الأسهم نقدية.

3. الموافقة على تعديل نص المادة (18) من النظام الأساسي للشركة لتصبح على النحو التالي :

(النص قبل التعديل)

يشترط في عضو مجلس الادارة ان يكون مالكا بصفته الشخصية او يكون الشخص المعنوي الذي يمثله مالكا لعدد من الاسهم لا تقل قيمتها عن 7.500د.ك سبعة آلاف وخمسمائة دينار كويتي ويجب ان يودع العضو خلال شهر من انتخابه هذه الاسهم في احد البنوك المعتمدة في الكويت وإلا سقطت عضويته.

(النص بعد التعديل)

يشترط في عضو مجلس الادارة ان يكون مالكا بصفه شخصية او يكون الشخص المعنوي الذي يمثله مالكا لعدد من أسهم الشركة.

4. الموافقة على تعديل نص المادة (22) من النظام الأساسي للشركة لتصبح على النحو التالي :

(النص قبل التعديل)

يجوز لمجلس الادارة ان يعين من بين اعضائه عضوا منتدبا للادارة أو أكثر ويحدد المجلس صلاحيتهم ، كما يجوز لمجلس الادارة ان يعين مديرا عاما للشركة ويحدد صلاحيته واختصاصاته وأجره . يلتزم مجلس الادارة بتوظيف العماله الوطنية في الشركة بنسبة لا تقل عما هو مقرر وفقا لأحكام القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية والقرارات الصادرة تنفيذا له والتشريعات والقرارات الأخرى الصادرة في هذا الشأن.

(النص بعد التعديل)

يعين مجلس الادارة من بين اعضاءه او من غيرهم رئيس تنفيذي أو أكثر غير رئيس مجلس إدارة يحدد المجلس صلاحياته وأجرة واختصاساته كما يعين مجلس الادارة أمين سر لمجلس الادارة .

5. الموافقة على تعديل نص المادة (24) من النظام الأساسي للشركة لتصبح على النحو التالي :

(النص قبل التعديل)

يجتمع مجلس الادارة أربع مرات على الاقل خلال السنة المالية الواحدة ، بناء على دعوة من رئيسه ويجتمع ايضا إذا طلب إليه ذلك إثنان من أعضائه على الأقل ، ويكون إجتماع المجلس صحيحا بحضور أغلبية أعضائه ولا يجوز الحضور بالوكالة في إجتماعات المجلس .

(النص بعد التعديل)

يجتمع مجلس الادارة ست مرات على الاقل في السنة المالية الواحدة بناء على دعوة من رئيسه ويجتمع ايضا إذا طلب إليه ذلك إثنان من أعضائه على الأقل ويكون إجتماع المجلس صحيحا بحضور أغلبية أعضائه ولا يجوز الحضور بالوكالة في إجتماعات المجلس

6. الموافقة على تعديل نص المادة (28) من النظام الأساسي للشركة لتصبح على النحو التالي :

(النص قبل التعديل)

لمجلس الادارة أوسع السلطات لادارة الشركة والقيام بجميع الاعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقا لأغراضها، ولايحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة، ويجوز لمجلس الادارة بيع ممتلكات الشركة أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض بناء على ما تقتضيه مصلحة الشركة.

(النص بعد التعديل)

لمجلس الادارة أوسع السلطات لادارة الشركة والقيام بجميع الاعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقا لأغراضها، ولايحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة، ويجوز لمجلس الادارة بيع الممتلكات وعقارات الشركة أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض والتحكيم والصلح والتبرعات .

يرجى من السادة المساهمين أو وكلائهم مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في برج احمد - الدور الخامس لاستلام بطاقات الدعوة والتقرير المالي لعام 2013، وذلك لحضور اجتماع الجمعية العمومية الغير العادية.